مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 7 (رت 69) السنة: 2022

مبادئ الفكر السياسي في نص أرضية الصومام 20 أوت 1956م

Principles of political thought in the text of Soumam Floor, August 20, 1956 AD

قرفي عبد الله[1]
جامعة قسنطينة-2
abdallah.guerfi@univ-constantine2.dz-

تاريخ الوصول 2020/09/16 القبول 2022/10/12 النشر على الخط 2022/11/05
Received 16/09/2020 Accepted 12/10/2022 Published online 05/11/2022

ملخص:

سأحاول في هذا المقال تسليط الضوء على أهم مبادئ الفكر السياسي الوطني التي تضمنتها نص أرضية الصومام، وإبراز قيمتها التاريخية والمنهجية والوطنية ؛و ذلك بالوقوف عندها تاريخا وتحليلا؛ والإشارة إلى أثرها العميق على الثورة التحريرية وأدائـها العام؛ هذا الأمر يقودنا مباشرة إلى إشكالية مهمة تبحث في ماهية مبادئ الفكر السياسي للثورة التحريرية التي كانت مرتبطة بنص أرضية الصومام 20أوت 1956م؛ على ضوء ما تضمنه -النص- في متنها من مضامين فكرية ،ومن هنا تهدف الدراسة إلى فهم طبيعة الفكر السياسي الثوري على ضوء نصوص الثورة وأدبياتها.

الكلمات المفتاحية: (الصومام، الفكر السياسي، الثورة التحريرية).

Abstract:

In this article, I will try to shed light on the most important principles of national political thought that were included in the text of the Somma floor, and to highlight its historical, methodological and patriotic value, by standing therein as a history and analysis; Noting its profound impact on the liberation revolution and its general performance; This leads us directly to an important problem that examines the nature of the principles of political thought of the liberation revolution, which was linked to the text of the Somma floor on August 20, 1956 AD; In light of what the text contained in its body of intellectual content, hence the study aims to understand the nature of revolutionary political thought in the light of the revolution's texts and literature.

Keywords:(Soumam, political thought,the liberation revolution)

[1] المؤلف المراسل: **قرفي عيد الله** البريد الالكتروني : **abdallah.guerfi@univ-constantine2.dz**

1. مقدمة:

لقد خرج مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م بجملة من القرارات السياسية والتنظيمية العامة؛ بهدف ضبط آليات التحرك السياسي والعملياتي لجبهة التحرير الوطني، لينقلها من الحالة "**الرومنتيكية**" الغير منظمة، إلى الحالة "**العقلانية**"المنظمة، تحكمت هذه المبادئ في مسار الأحداث الثورية التي وقعت بعد مؤتمر الصومام، وفي إطار استكمال البناء السياسي للثورة التحريرية؛ وقد حاولت القيادة الثورية على ضوء تلك المبادئ، تحديد الرؤى الفكرية والخيارات السياسية للثورة التحريرية؛ وفق إستراتجية تراوحت بين الاندفاع الوجداني المفعم بالشحنة " **الجـهادية** "،والمقاومة السياسية والفكرية " **المتموقعة** " ؛كحصانة منيعة تقيها من شر الانحراف الإيديولوجي والمضايقات الاستعمارية، ولقد كان لهذه " **المبادئ** " تداعياتها سلبا وإيجابا على مسار الثورة التحريرية، حيث كانت– المبادئ – متنفسا تنظيميا لها إيجابا؛ وسلبا أدت إلى نشوب العديد من المشاكل مست بقدسية الثورة التحريرية، ومن هذا المنطلق سأحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على مبادئ الفكر السياسي في نص أرضية الصومام، وإبراز قيمتها التاريخية والمنهجية والوطنية ؛مع الوقوف عندها تاريخا وتحليلا لمضامينها الفكرية والسياسية، مع الإشارة إلى أثرها العميق على الثورة التحريرية وأدائـها العام؛ هذا الأمر يقودنا مباشرة إلى طرح إشكالية تبحث في ماهية مبادئ الفكر السياسي المرتبطة بنص أرضية الصومام 20أوت 1956م،وقد ذيلت هذه الإشكالية بالعديد من الأسئلة المنهجية الفرعية والعميقة؛ أذكر منها:ماهو المناخ السياسي والثوري العام الذي ولدت من رحمه الوثيقة ؟ وماهي أهم مبادئ الفكر السياسي الكبرى المتضمنة في نص أرضية الصومام ؟ ماهي دلالاتها التاريخية ووقعها العام على مسار إيديولوجية الثورة التحريرية ؟ هل حققت هذه المبادئ الإجماع التام أم كانت إقصائية لبعض الأطراف الثورية ؟ماهي المؤسسات السياسية المنبثقة عن نص أرضية الصومام وانعكاساتها على الفكر السياسي الثوري الوطني ؟،على ضوء هذا تهدف الدراسة إلى إبراز مدى الصدقية الثورية للنص ومشروعيته، مع لفت نظر الباحثين إلى الإهتمام أكثر بمواثيق الثورة التحريرية؛خاصة تلك الصادرة عن جبهة التحرير الوطني، لأهميتها التاريخية؛ كونها أصبحت فيما بعد أرضية استلهمت منها الدولة الوطنية المستقلة دساترها، اما بخصوص المناهج المعتمدة في هذا المقال؛ فقد اعتمدت على المنهجين التاريخي والتحليلي وذلك حسب ما فرضه الموضوع.

2.المناخ السياسي الثوري العام قبيل إنعقاد المؤتمر:

إنعقد مؤتمر الصومام في ظروف صمم فيها الإستعمار القضاء على الثورة التحريرية؛ بعد ان أضحت سياستها العامة تعتمد على الوسائل العسكرية والسياسية لإخمادها في مختلف المناطق، تزامن ذلك مع صعوبة التنسيق والإتصال بين المناطق الثورية الخمسة[1]، خاصة إذا علمنا أنّ القائد يعمل بإجتهاده الخاص وعلى حسب ظروف منطقته، إضافة إلى ذلك حدثت العديد من التطورات السياسية على المستوى الوطني خلال هذه المرحلة؛ عجلت في عقد مؤتمر وطني تقييمي للثورة التحريرية، ويكون جامع لمختلف فعالياتها الإيديولوجية؛ كان أهمها إستشهاد "**بشير شيحاني**" نائب" **مصطفى بن بولعيد**" الذي سجن هو الأخر في الكدية بقسنطينة، زيادة على ذلك إستشهاد" **ديدوش مراد**" والإعداد لهجومات "**20 أوت 1955**"[2]؛التي كان لها تأثير كبير على

[1] مقلاتي عبد الله،**المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1962.1954**، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون 2012، ص 61.

[2] أنظر الشافعي درويش، **20أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة ،مجلة الواحات** ، ع2، مج 7، 2014،ص–ص68–70.

النضال الثوري الوطني؛ كما أنظم المئات إلى صفوف الثوار، وقدر عددهم في مطلع سنة 1956م حوالي40ألف[1]، كما عرفت الثورة إنتشارا لا بأس به في مختلف ربوع الوطن ؛ وهنا إعتبرت جريد المجاهد أنّ هذا الانتشار سيرافقه تحول كبير في نهج الثورة، أي الإنتقال من حرب العصابات إلى معارك المواجهة المباشرة[2]، وخير مثال على ذلك؛ الهجوم الكبير الذي شنه مناضلو الولاية الخامسة في 8ماي 1956تخليدا لمذابح الثامن ماي 1945 م، كما أستهدفت العديد من المراكز الاستعمارية في باقي المناطق[3] ، كان اهمها: تمكن العدو من معرفة وتفكيك بعض الخلايا الثورية بالمنطقة الخامسة، الشيء الذي أوجب على قادتها بذل جهد كبير لإعادة تكوين وتنظيم خلاياهامن جديد[4]، ففي جانفي 1955م خرج "**عبان رمضان**" من السجن فاتصل "**كريم بلقاسم** "به عن طريق نائبه "**عمر اوعمران**" وطلب منه الإلتحاق بالثورة،كما تدعمتبعناصر جديدة موالية لعبان رمضان من أمثال "**بن خدة وفرحات وعباس**" وقادة "**الجمعية**" من أمثال العربي التبسي وأحمد توفيق المدني وغيرهم، وبفضل هذه النواة الجديدة للثورة خلقت نوع من "**القيادة الجماعية**"[5]على الأقل في تلك المرحلة.

بعد هذه التطورات قررت القيادة العليا للجبهة عقد مؤتمر وطني باقتراح من "**زيغود يوسف**" قائد المنطقة الثانية ،تدرس فيه الوضعية الثورية من جميع جوانبها، وكخطوة أولى بادر زيغود يوسف باستقبال السادة" **عمار رشيد وإبراهيم مزهودي وسعد دحلب**"؛ للتباحث معهم في إمكانية عقد مؤتمر وطني يضم مختلف إطارات الثورة؛ بعد نجاح تلك المباحثات أعلن زيغود يوسف أنّ منطقته سوف تحتضن مؤتمر وطني،[6]هذا الطموح واجه صعوبات حالت دون عقده، كما تعذر عقد المؤتمر أيضا في منطقة سوق أهراس؛ وتفاديا لتلك الصعوبات شكلت لجنة بقيادة زيغود يوسف أوكلت لها مهمة التحضير لعقد المؤتمر وتحديده مكان انعقادة، وعلى إثر إشتباكات خاضها الوفد القادم من العاصمة حالة المؤتمر دون عقده[7]، وبعد إتصالات سرية بين القادة في الداخل والخارج، تمّ الإتفاق على عقده في منطقة "**البيبيان**" (**ببرج بوعريريج**)، والتي تتوفر على الأمن[8]، غير أنّ الظروف حالت دون عقده عقده هو الآخر، وبعد عودة وفود بعض المناطق إلى مناطقهم مثل :وفد الأوراس،كما تواصلت الاستعدادات لعقد المؤتمر في سرية تامة [9] ، تبع هذا حدوث مباحثات بين قادة الثورة، أسفرت في النهاية إلى تغيير مكان وزمان عقد المؤتمر ،فاستقر الرأي على قرية "**إيفري أوزلاقن**"؛ وذلك لعدة إعتبارات أذكر منها :وجود المكان إزاء جبال جرجرة ووادي الصومام وبتوسط مناطق الثورة، إضافة إلى ذلك مساهمة سكان المنطقة في النضال الثوري منذ بدايته[10]، و في خضم التحضيرات لعقد المؤتمر كان من الواجب صياغة

---

[1] جمال يحياوي ، **الظروف المحلية والدولية لإنعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر** ،ع 5، الجزائر، 2001، ص 130.

[2] **جريدة المجاهد، ع41**، 1ماي 1959.، ص 4، ج 2.

[3] جمال يحياوي ، **المرجع نفسه** ،ص130.

[4] عمار قليل ، **ملحمة الجزائر الجديدة** ، المؤسسة الوطنية للفنون،ج1 ، الجزائر، 2013، ص406-407.

[5] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962**،ط1،**دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1997**، 386.

[6] أحسن بومالي،**استراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956م**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،**الجزائر**،**2012**،ص 334.

[7] **نفسه**، ص373.

[8] مبروك بلجوسين، **المراسلات بين الداخل والخارج: مؤتمر الصومام في مسار الثورة** ، دار القصبة، الجزائر، (دت) ،ص52.

[9] مصطفى بيطام ، **20أوت 55 و20أوت 56م شعاعان منيران على درب نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة** ،ع 7، 2001،ص 5.

[10] أحسن بومالي، المرجع السابق، 373.

وثيقة سياسية تسير على نهجها الثورة التحريرية؛ عرفت فيما بعد باسم: "**أرضية الصومام**"،و بعد استقرار الرأي على مكان وزمان عقد المؤتمر، كلف الشهيد عميروش3000 جندي بالحراسة؛و بعض الأفواج بعمليات تضليلية بعيدا عن المكان؛ لصرف أنظار العدو عما يجري في واد الصومام[1]، وقد كانت الجلسة الافتتاحية يوم الثلاثاء 20أوت1956م بدوار"**إيفري**"؛ احتوت الجلسة على على ورشات عمل و حلقات دراسية، قدم من خلالها قادة المناطق عروضا إضافية على المستويين السياسي والعسكري؛ فكانت عبارة عن محاضرات متبوعة بمناقشات تتعلق بوضعية الثورة وآفاقها المستقبلية[2]، ويمكن تلخيص جدول أعمال المؤتمر في النقاط التالية:

أ- **النظامي**: متمثلا في التقسيم والهيكلة التنقلات ومراكز القيادة.

أ- **العسكري**: الوحدات والرتب والنياشين، إضافة إلى المرتبات والمنح العائلية والتسليح.

ج- **السياسي**: المحافظون السياسيون ومهامهم.

د- **الإداري**: المجالس الشعبية و المحاكم القضائية.

3/ جبهة التحرير الوطني ومذهبها القانوني والأساسي، بالإضافة إلى النظام الداخلي وهيئة القيادات. [3]

4/ جيش التحرير الوطني وضعت له عدة مصطلحات منها: **مجاهد، مسبل، فدائي**، بالإضافة إلى كيفية تصعيد العمل العسكري وتطويره.

5/ علاقة الجيش بالجبهة والداخل بالخارج .

6/ بحث العلاقات الدولية خاصة مع تونس والمغرب والأمم المتحددة .

7/ العتاد والسلاح والشؤون المختلفة، أما فيما يخص التمثيل في المؤتمر فقد أورد علي كافي:"**أنّ المؤتمر حضره مندبوا وممثلوا المناطق الثانية والثالثة والرابعة فقط بوفود ،أمّا الخامسة فكان يمثلها العربي بن مهيدي لم تحضره إضافة إلى إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وجماعة الخارج**"[4]، **كل الأطراف التي تلم تحضر المؤتمر ؛ شكلت جبهة معارضة** على قرارات المؤتمر؛ خاصة على المبدأ الذي أعطى الأولوية للداخل على الخارج؛ لذلك فما هي أهم مقراراته وما مدى التوافق والصدقية حولها ؟

3. القرارات والمشروعية

لقد تطرق الحاضرون في مختلف جلسات المؤتمر إلى جميع المسائل المتعلقة بسير الثورة في جميع فروعها وميادينها؛ حيث باشروا بعملية نقد وتقييم واسعة لكل العمليات التي تم أنجازها من طرف كل مسؤول من قادة المناطق، بهدف استخلاص العبر والنتائج لدفع عجلة الثورة نحو الأمام، فبعد أن تليت تقارير المناطق؛ درس المؤتمر مختلف القضايا المعروضة، وتمخض عنه عدة قرارات تناولت مختلف الجوانب العسكرية والسياسية والتنظمية ، من بينها أذكر:

---

[1] محمد عباس، **ثوار عظماءشهادات 17 شخصية وطنية** ، دار هومة ، الجزائر ، 2005، ص380.

[2] أحسن بومالي ، **المرجع السابق**، ص374.

[3] **النصوص الأساسية للثورة(نداء نوفمبر ، الصومام ،طرابلس)**، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للإتصال ، الجزائر، 2008، ص26-27.

[4] علي كافي ،**مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**، دار القصبة ، الجزائر 1999. ص106.

* **التنظيم الإقليمي**: إعادة تسمية المناطق الجغرافية التي كانت قائمة قبل الصومام وتحديدها جغرافيا [1] ، وذلك من خلال تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات*والمناطق إلى نواحي والناحية إلى قسمات[2]، أمّا مراكز القيادة وروافدها؛ فتخضع لمبدأ الإرادة الجماعية، وتتكون من القائد الذي يمثل السلطة المركزية للجبهة، ويحيط به ثلاث نواب من الضباط؛ وتوجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والقسم[3]، يضاف لهذا التقسيم العاصمة كمنطقة مستقلة، وكذلك اتحاديات جبهة التحرير الوطني في فرنسا و البلدان الشقيقة.[4]

* **القرارات السياسية** :

1- العمل على تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة هيئة الأمم .

2- نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها السلطة الجماعية برجال آمنوا بالثورة، وقدموا أنفسهم فداء بكل نزاهة وإخلاص[5]، محاولين إتخاذ موقف ثابت إزاء العمليات الفردية وضد المتعاملين مع المستعمر،كما تم إنشاء أجهزة قيادية جديدة من بينها:

أ/**تأسيس مجلس الوطني للثورة** ويتكون من34 عضوا منهم17 دائمون و17 مساعدون.[6]

ب/ **تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ**: تتكون من 5أعضاء ويختارون من طرف المجلس.[7]

ج- **المجالس الشعبية**: مجالس الشعب تنتخب لجان متكونة من 5أعضاء؛ مكلفين بتسيير أمور الشعب إداريا وإقتصاديا وقضائيا وإجتماعيا، وتتكفل بالحالة المدنية وإعانة أهل الشهداء والمعتقلين بصفة مستعجلة [8].

د-تحديد العلاقة بين الجبهة والجيش: وذلك بإعطاء الأولوية للسياسي على العسكري، وإعطاء الأولوية للداخل على الخارج[9].
الخارج[9].

ن/**توحيد القيادة** : وتتمثل في تشكيل قيادة جماعية مشتركة لإدارة شؤون الثورة.[10]

ز- **المحاكم**: وقد تمّ إنشاؤها لتحاكم المدنيين والعسكريين وفقا للقوانين المسنة.[11]

---

[1] **النصوص الأساسية للثورة** ،المصدر السابق ، ص28

* الولاية الأولى أوراس والثانية الشمال القسنطيني والثالثة القبائل والرابعة العاصمة وضواحيها والخامسة وهران والسادسة الصحراء وهذه الأخيرة تمّ إستحداثها بعد المؤتمر .

[2] ازغيدي محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني 1956-1962**. دار الهومة ، الجزائر 2005،ص 151.

[3] أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م** ، دار التنوير ،الجزائر ،2013 ، ص70.

[4] أحسن بومالي، **المرجع السابق**، ص344.

[5] **النصوص الأساسية للثورة**.. المصدر السابق ،ص29.

[6] أحمد منغور ، **المرجع السابق**، ص70.

[7] مبروك بلحسين ، **المصدر السابق** ، ص54.

[8] بوعلام بن حمودة ، **الثورة الجزائرية ثورة أول 1954...معالمها الأساسية** ، دار النعمان ، (د.م) ،2012، ص212 .

[9] أحمد منغور ، **المرجع السابق**، ص70.

[10] **النصوص الأساسية للثورة** ....، المصدر السابق ، ص 38.

[11] عبد الله مقلاتي، **المرجع السابق** ،ص65.

و- **المحافظون السياسيون:** لقد قرّر المؤتمر خلق منصب المحافظ السياسي أو المرشد السياسي للإشراف على التنظيم الداخلي لجبهة التحرير الوطني، أما عن مهامهم فتتلخص في تنظيم الشعب وتربيته والدعاية والإعلام والحرب النفسية والمساهمة بالرأي في إثراء برامج العمل العسكري المتعلق بمسار الثورة.[1]

5/ العمل على تحرير الوطن وتحقيق الإستقلال التام؛وذلك بإقامة دولة "**ديمقراطية** " اجتماعية تقوم سياسيتها الخارجية على مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير؛ والتعامل في إطار المصالح المتبادلة، ضف إلى ذلك تنظيم الشعب الذي يمثل سند الثورة وحاضنتها الأولى، مع إستغلال طاقته الحية وإفراغها في خدمة القضية الوطنية.

***القرارات العسكرية:** توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية وتعميمها، مع وضع خطط جديدة تتماشى والظروف لإحباط كل مخططات العدو؛وذلك بنصب الكمائن وشن الغارات على مراكزه وممتلكات المعمرين قصد شل حركته وإرهاق كاهل إقتصاده، إضافة إلى ذلك تأسيس الجيش الوطني الشعبي وتقسيمه كمايلي:

- **الفوج:** ويتركب من 11جندي ومن بينهم عريف واحد وجنديان اولان ونصف الفوج ويشمل على خمسة جنود من بينهم جندي أول.

-**الفرقة** :تتكون من خمسة وثلاثون وثلاث افواج مع رئيس الفرقة ونائبه.

-**الكتيبة:** وتشمل مائة وعشرة جنديا ثلاث فرق مع خمسة إطارات.

-**الفيلق:** يشمل ثلاثمائة جندي وثلاث كتائب مع عشرين إطارا.[2]

-**الرتب العسكرية:** أقر المؤتمر تعميم الرتب العسكرية التي كانت وقت ذاك مستعملة بالمنطقة الثالثة (القبائل)[3]و هي: الجندي الأول والعريف الأول والمساعد والملازم وملازم ثان وضابط أول وضابط ثان وصاغ وصاغ ثان وحددت الرتب العسكرية على النحو التالي:

- قائد الولاية: يكون "**صاغ ثاني**" ونوابه الثلاثة يكونون برتبة "**صاغ أول**. "
- قائد المنطقة: يكون برتبة "**ضابط ثاني**" ونوابه الثلاثة برتبة "**ضابط أول**."
- قائد الناحية: يكون برتبة "**ملازم ثاني**" ونوابه الثلاثة برتبة "**ملازم**."
- قائد القسم: يكون برتبة "**مساعد**" ونوابه الثلاثة برتبة "**عريف**" [4].،إضافة الى ذلك حددت ألفاظ خاصة بجيش التحرير منها : **المجاهد*،المسبل*، الفدائي.***[5]

-المرتبات والمنح العائلية: كل مجاهد يقبض مرتبا حسب رتبته العسكرية ؛وكل مجاهد وراءه عائلة يطالب بالإنفاق عليها تعطى له منحة شهرية، دون المساس بأموال الثورة، أما المسبلون تجري إعانتهم على نفس القاعدة التي يحظى بها المجاهدون ،وذلك عندما

---

[1] الغربي غالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954/1958.دراسة في السياسة والممارسات** ، دار هومة ،الجزائر ،2012،ص 440.

[2] أحمد توفيق المدني ،**حياة كفاح ..مع ركب الثورة**،ج 3،عالم المعرفة، الجزائر 2010، ص342.

[3] أحسن بومالي، **المرجع السابق** ، ص345.

[4] أحمد منغور ، **المرجع السابق** ، ص69.

[5] **المجاهد** هو جندي من جيش التحرير ، **المسبل** هو المشارك في العمل العسكري ، **الفدائي** هو عضو الجماعة المكلفة بالعملياتوالهجوم على مراكز المدن .

يقومون بعمل دائم [1]،وقد قدرت المنحة بألف فرنك مع زيادة ألفين لكل شخص ،أما سكان المدن قدرت ب: خمسة آلاف قارة مع زيادة ألفين لكل شخص[2].

4.جدلية نص أرضية الصومام 20 أوت 1956م:

صحيح ان مؤتمر الصومام كان حدثا وطنيا هاما؛ كونه أول مؤتمر وطني تعقده قيادات الثورة ،لكن هذا لم يمنع وجود نقاش وجدل حول نص أرضيته؛سواء من طرف القيادة الثورية أو المؤرخين، ،فحاول مؤيدوه إظهاره بصورة المؤتمر" **الجامع**"، أمّا معارضيه فقد أعطوه "**الصفة الإقصائية**" مستندين بذلك على منطلقات فكرية وأطروحات معينة ؛منها كيفية التحضير وأهم القرارات ومكان الانعقاد، بداية تشكلت **"جبهة المعارضة"** من المقصيين من المؤتمر سواء من قادة المناطق في الداخل أو الوفد الخارجي،لذلك سنحاول إعطاء بعض المواقف محاولين إبداء رأي وتقييم عام حول موقفهم هذا، فعندما بلغت الوثائق الخاصة بالمؤتمر إلى الوفد الخارجي آثارت في الحال إمتعاضهم وأحتجوا على اقصاهم من الحضور،متكئين في ذلك على رفض قرار المبدأ **"أولوية الداخل على الخارج "**،بالطبع أول معارضة ستكون من طرف أحمد بن بلة الذي علق على قرارات المؤتمر واصفا إياها **"بالانحراف"** عن المبادئ النوفمبرية المعهودة وصرح قائلا:**"إنّ القرارات تكرس حضور عناصر ضمن الأجهزة القيادية للجبهة فهي تمثل إنحرافا حقيقيا عن المبادئ الملموسة لثورتنا"**[3] ، ولم يكتفي أحمد بن بلة عند هذا الحد بل ذهب إلى ابعد من ذلك؛ وصرح قائلا أن:**"مؤتمر الصومام طعنة خنجر في خاصرة الثورة وأول ردة عنها فهو ذو لون ورائحة فرنسية"**[4] ، وقد علّل أخطاء المؤتمر في مذكراته قائلا: **"لقد حمل المؤتمر جهازا بيروقراطيا وورقيا إنفصل شيئا فشيئا عن واقع النضال وكانت غلطته بالأخص هي أنّه أدخل إلى تنظيمات القيادة شخصيات سياسية كانت طول الزمن تعارض بضراوة النضال المسلح والتي لم تخض غداة نوفمبر أن تشجب علانية عملنا"**[5] ، زيادة على ذلك وجه أصابع الإتهام لعبان رمضان والحاضرون ؛ واصفا إياهم "**بالجهوين**"[6]،من المعروف أنّ" **أحمد مهساس**" الذي يقدم نفسه ممثلا لبن بلة ومسؤولا لبعض المناضلون في تونس؛ رفض الإعتراف بقرارات المؤتمر هو الآخر،كما رفض المسؤولين المعينين من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ القرارات أيضا، الأمر الذي جعل أحمد مهساس يحاول خلق تحالفات جديدة ؛خاصة في منطقة سوق هراس" **القاعدة الشرقية** "؛ ضمن هذا السياق يذكر "**الطاهر الزبيري**"وهو أحد قيادي الأوراس في مذكراته أنّ: "**أحمد مهساس إتصل بإطارات الولاية الأولى ومنطقة سوق أهراس في "غار دماو" المدينة التونسية وضمت هذه اللقاءات كل من عمار بوقلاز والطاهر مخروطة ومسعود عيسى ولزهر شريطي وهذين الأخيرين إحتجا على قرارات المؤتمر ومبدأ "أولوية السياسي على العسكري" ورفضوا فكرة أن يخضع جيش التحرير الوطني لجبهة التحرير الوطني وهذا ما أكد عليه أحمد مهساس، وأضاف أنّه لايمكن تسمية أولوية الداخل**

---

[1] ثلاثون يوما في الشهر يعطى لهم نصف المنحة عندما يعملون خمسة عشر يوما في الشهر، و ربع المنحة إذا عملوا أسبوعا في الشهر.. أما الأسر وعائلات الشهداء سوف تبذل لهم نفس الإعانة ..

[2] أحمد توفيق المدني ، **المصدر السابق** ، ص345.

[3] مبروك بلحسين ، **المصدر السابق** ، ص 56.

[4] أحمد المنصور ، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة** ، ط 2،دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص 127.

[5] أحمد بن بلة ، تر: العفيف الأخضر، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، دار الآداب ، بيروت ، (د.ت) ، ص 115.

[6] مبروك بلحسين ، **المصدر السابق** ، ص 56.

على الخارج وهم في الخارج يواجهون الصعوبات يواجهون الصعوبات نفسها التي يواجها رفاقهم في الخارج"[1]، و من المعروف أنّ منطقة الأوراس غابت عن المؤتمر كما غاب الوفد الخارجي ؛ولكن غيابها كان لأسباب عديدة؛ على الرغم من تلقيها الدعوة، لكن موقفها كان جدليا ومتناقضا أصابته خيبة أمل على عدم المشاركة والتمشي ؛ لذلك فإن البعض من قياديها زكوا بعض قراراته، يذكر عباس لغرور في هذا الصدد:"**أنّه هوو عاجل عجول** (نواب بن بولعيد الشرعيين) **أرسلوا رسالة إلى الولاية الثالثة يعبران فيها عن خيبة أملهما من عقد المؤتمر الذي لا يضم الأوراس وفي نفس الوقت باركوا ماأسفر عليه المؤتمر من قرارات ولا سيم ما يتعلق بتعيين قيادة مركزية يخضع لها الجميع"**[2] ، أما "**علي كافي**" أحد حاضري المؤتمر فقد خالف هذا الطرح" **البنبلي**" وأتباعه معتبرا أنّ المؤتمر كان حدثا وطنيا وجاءت صياغيته في ظروف "**حتمية**" للثورة، كما جاء مكملا لبيان أول نوفمبر وليس إنحرافا؛ حين قال: "**ممّا لا شك فيه أنّ مؤتمر الصومام حدث هام فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق فكل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته ضف إلى ذلك أنّ الإتصالات كانت منعدمة والأسلحة المطلوبة غير متوفرة ولم تكن هناك قيادة موحدة ولا برنامج سياسي واحد لبلوغ الأهداف المعلنة في بيان الثورة "أول نوفمبر" يضاف إلى ذلك الصراعات على زعامة الثورة بين جماعة الداخل والخارج"**[3]، إنّ هذه الإنتقادات التي تمت صياغتها من طرف بن بلة وأتباعه الذين لم يحضروا المؤتمر؛ تتطلب منّا نظرة فاحصة حولها، ويمكن تحليلها من خلال ما يلي: فالمؤتمر شارك فيه المنطقة الثالثة والثانية والرابعة فقط؛وتغيب عنه الوفد الخارجي وفيدرالية الجبهة بفرنسا ومنطقة الصحراء والمنطقة الأولى والقاعدة الشرقية سوق أهراس، الأمر الذي لا يعطيه الشرعية في التمثيل؛ وبذلك كان"**إقصائيا**" ولم يكن "**جامعا**" وظهر ذلك جليا في كيفية تحضيره وصياغة قراراته،ولكن مع وجود أسباب غياب مقنعة تفند هذه الفكرة ، ففيما يخص القطاع الوهراني وعن سبب غيابها عن المؤتمر تحدث مبروك بلحسين قائلا:"**من المؤكد أنّ بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة ترأس المؤتمر ويمكن أن نفترض أنّه خلال غيابه لعدة أسابيع فضل ترك الولاية بين أيدي آمنة أي لدى نائبه بوالصوف عبد الحفيظ وأنّه بعد فقدان رمضان عبد المالك في أول نوفمبر1954م لا يجب المجازفة سدا بحياة نائب آخر في الولاية"**[4] ،أما عن منطقة "**الأوراس**" فلا يمكن أن نتصور أنّ قادة الجبهة في تلك الفترة سيعقدون مؤتمر دون أن يوجهون الدعوة" **لمصطفى بن بولعيد**" ؛خاصة بعدما كانت منطقته السباقة في حمل راية الثورة وحاضنتها الأولى؛ فنتيجة لأسباب موضوعية بحتة كاستشهاد مصطفى بن بولعيد و بشير شيحاني لم تكن للأسف حاضرة في المؤتمر، أمّا منطقة سوق أهراس التي أعلنت نفسها "**قاعدة شرقية**" بطرق غير شرعية كانت تنتمي إلى المنطقة الثانية التي شاركت في المؤتمر؛ فلذلك لم يكن يعنيها الحضور.

هذه النقطة الخاصة بالتمثيل، أمّا النقطة الثانية المتمثلة في غياب الوفد الخارجي ؛يوضح بن بلة أنّه ومندوبيه كانوا متواجدين في إيطاليا لأيام ينتظرون في صافرة الدخول ولكن دون جدوى ،ضف إلى ذلك أنّهم حسب كلامه: "**طلبوا منّا أنّا ومحمد خيضر أن نذهب إلى طرابلس وسوف يرسلون لنا أحد ليأخذنا إلى داخل الوطن لحضور المؤتمر لكنّنا باقين في طرابلس عشرين يوما**

---

[1] الطاهر الزبيري،**مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929–1962)**،طبعة وزارة المجاهدين،الجزائر،2008، ص 164.

[2] تابليت عمر، **الأوفياء يذكرونك... يا عباس: عباس لغرور وحياة كفاح** ، ط 1، الألمعية ،(دم) ، 2012، ص 165.

[3] علي كافي، **المصدر السابق**، ص 105.

[4] مبروك بلحسين ، **المصدر السابق** ، ص57.

أي أنّ البساط سحب من تحت أقدامنا"[1]، ومن ثمّ فإنّ الوفد الخارجي عارض المؤتمر على مبدأ **"المركزية"** في التسيير؛ لأنّ المبدأ المتفق عليه في بيان أول نوفمبر هو **"اللامركزية"** في العمل الثوري؛أي البحث عن الشراكة الجماعية في إتخاذ القرار الذي يخضع لإرادة المجموع لا الفرد، أمّا الموضوع الذي حرك مشاعر الرفض لدى القادة الزعماء في الخارج؛ هو: أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، بمعنى إتخاذ القرارات يكون للداخل وليس للخارج، وأنّ القادة السياسيون تعود لهم القرارات التنظيمية والمصيرية قبل القادة العسكريين.[2]، لذلك يمكن القول بأن المؤتمر،كان متنفسا تنظميا للثورة ومهيكليا لها في مختلف الجوانب المؤسساتية والتنظيمية ،كما كان حدثا وطنيا ظرفيا؛جاء مكملا لبيان الثورة الأول،كما حمل في طياته منهجا **"دياليكتيكيا ماديا"**،وهذا ماشكل انحرافا خطيرا عن البيان الأول للثورة " بيان اول نوفمبر 1954م؛ من خلال مضامينه الفكرية والسياسية ،وبالتالي جردها من عقيدتها المعروفة الإسلامية والعربية، وحمل لها الطابع الماركسي الإشتراكي والشيوعي ؛لتبدوا الثورة تتحرك خارج إطارها المعروف، لذلك فماهي مبادئ الفكر السياسي في نص الأرضية ؟

5. مبادئ الفكر السياسي في نص أرضية الصومام:

لقد خرج مؤتمر الصومام بجملة من القرارات السياسية والتنظيمية العامة، بغية ضبط آليات التحرك السياسي والعملياتي لجبهة التحرير الوطني وجيشها، وفي إطار إستكم الضبط هذا البناء السياسي للثورة ،جاءت وثيقة الصومام بجملة من المبادئ السياسية تتلخص في ما يلي:

1.5.مبدأ الجماعية ونبذ العمل الفردي وتقديس الشخصية:

صحيح أنّ بيان أول نوفمبر 1954م ركز على"**مبدأالقيادة الجماعية** "في الإدارة الثورية،وجاء ذلك من وحي التجارب السابقة؛ نفس الشيء نجده في وثيقة الصومام لقطع الطريق أمام الزعامة الفردية و"**عبادة الشخصية**"[3]،وفي إطار هذا السياق أقر المنهاج السياسي للأرضية ما يلي: "**منع النفوذ الشخصي وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار وأمناء يتنزهون عن الرشوة شجعان لا يردهم الخط ولا السجن ولا رهبة الموت"**[4] ، و لقد أسفر المؤتمر عن تشكيل قيادة وطنية" **موحدة**" ولم يكرس القطيعة الإيديولوجية مع البيان في هذه النقطة بالذات–**القيادة الجماعية**–، وكان ذلك بعد إستخلاصه للعبر والتجارب السابقة، وتتلخص هذه التجارب حسب عمار قليل:"**في أهمية توحيد المواقف لضمان نجاح الثورة والذي لا يمكن أن يتم إلاّ بوحدة التصور والعمل من أجل إستمرار الثورة وتحقيق النصر المبين"**[5]، ومن هنا نفهم بأنّ قادة جبهة التحرير الوطني؛ أدركوا أهمية تظافر الجهود ودمج كل التيارات السياسية في جسم سياسي واحد وتنظيم متكامل سياسيا وعسكريا واحد لبلوغ الهدف المنشود؛ وهو "**إستقلال الوطن"**[6]، و الطريقة التي إتبعت لبلوغ هذا الهدف هي "**الكفاح المسلح**" ومن ثمّ فإنّ هذا القرار

---

[1] أحمد منصور ، **المرجع السابق**، ص 131-132.

[2] الطاهر الزبيري ، **المصدر السابق** ، ص 164.

[3] الأمين شريط ،**التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919–1962**، ديوان المطبوعات ، الجزائر ،1998، ص75.

[4] **النصوص الأساسية للثورة**.. المصدرالسابق ، ص 10.

[5] عمار قليل، **المرجع السابق**، ج 1، ص 423.

[6] أحسن بومالي ، **المرجع السابق** ، 357.

القرار سيعمم في كامل التراب الوطني ؛ومهما كان الحال والظروف فلا يتم التخلي عن تطبيق قرار معين؛ إلا إذا تمّ التشاور بين القادة لإتخاذ الموقف الموحد[1]، المعبر بطبيعة الحال عن "**الديمقراطية المركزية**" لتحقيق التواصل السياسي بين الشعب وهرم السلطة.

2.5.مبدأ أولوية السياسي على العسكري :

لقد قرّر المؤتمر في سابقة خطيرة العواقب والأضرار إقرار هذا المبدأ؛ الذي انعكاسات سلبية على الثورة ،وهذا المبدأ لم يتم إثباته في أدبيات الحركة الوطنية في السابق؛ غير أنّه ثبت شن شكلين من النضال، وهما :"**السياسي**" و"**العسكري**" ،فقبل عقد المؤتمر كان الرجل السياسي هونفسه القائد العسكري ،وقد ظهر إكتمال نمو مشاتله–**مبدأ أولوية السياسي على العسكري –** في مؤتمر الصومام وبهندسة من عبان رمضان، ولذلك فإنّ هذا المبدأ جاء بسبب أن قادة الجبهة لم يدركوا أنّ هذين الشكلين من النضال يتماشان جنبا إلى جنبا؛ وأنّ الأول يستند إلى الثاني والثاني يستند إلى الأول[2] ، وبفضل حركة ذات تداخل جدلي يمكن للكفاح أن يتطور؛ فقد كان الشرح السياسي بسيطا يقابله الهدف الأسمى المتمثل في الإستقلال الوطني،والذي يقوم على التنديد بالقمع الكلونيالي، مع إبراز المقاومة الجزائرية للشعب وربطها بمختلف القيم والأخلاق الثورية التي يلعب الدين فيها دورا لا يستهان[3]، ومن ثمّ فإنّ هذا الفصل التعسفي بين السياسي والعسكري تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة؛ حتى أصبح هناك من يقول: أنا من جيش التحرير" وآخر "أنا من جبهة التحرير الوطني"؛ كما كان بداية للعبة السياسة المنحرفة والإنتهازية"[4]وبالتالي فإنّ فإنّ هذا المبدأ آثار جدلا واسعا ونقاشا حادا؛ وهذا ما نستنتجه من خلال شهادة مصطفى بن عودة الذي يقول فيها:"**إنّنا تحفظنا عليه لأنّنا لم نكن جيشا من المحترفين وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بداية الثورة**"[5]، وهذا التحفظ يبدو نابعا من خوف القيادة الثورية في ذلك الوقت من وقوع شرخ داخلها ؛بسبب تداخل العمل السياسي والعسكري وصعوبة الفصل بينهما؛ وهذا ما بينه "**سعد دحلب**" بقوله: "**إن المشكلة كانت سياسية وعلى ضوء الأهداف السياسية كان دوما يواصل العمل العسكري أو يتوقف، ممّا يثبت مرّة أخرى حقيقة في أنّ رئيس الولاية كان سياسيا وعسكريا**" [6]، أما خالفة معمري فقد إعتبره **مبدأ سليما؛** بالرغم من أنّ صياغته كانت وجيزة نوعا ما؛ إلا أنّه ما فتئ يشكل نقطة خلاف بين حاملي السلاح الذين كانوا مجردين منه[7]، ولكن في الواقع تبين أنّ السياسي ليس الذي يمسك زمام المبادرة وإنّما على العكس،وبالتالي فإنّ نفس الكاتب إعتبر أنّ إقرار هذا المبدأ جاء "**كحتمية أملتها ظروف الحرب**"[8]، أمّا الدكتور ابراهيم الونيسي فقد إعتبر أنّ هذا المبدأ لم يطرح في إطاره الصحيح بقوله: "**أمّا لا شك فيه إنّ المقصود بهذا المبدأ هو أولوية العمل السياسي على العمل العسكري وليس**

---

[1] عمار قليل، **المرجع السابق**، ص 423.

[2] محمد تقية ، تر: عبد السلام عزيرمي، **الثورة الجزائرية الرمز والمآل**، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص314.

[3] أنظر: مالك بن نبي، **بين التيه والرشاد**، دار الفكر المعاصر، دمشق ، 2002، ص 20.

[4] علي كافي ،**المصدر السابق** ، ص 104.

[5] محمد عباس، **المرجع السابق** ، ص 95.

[6]- Saad Dahlab,Mission accomplie :pour l'indépendance de l'Algérie, Vol 1,Edi Dahlab,Alger,2009,p32.

[7] خالفة معمري، **تر**:زينب زخروف ، **عبان رمضان** ، منشورات ثالة ، الجزائر، 2008، ص 347.

[8] **نفسه**، ص 347.

أولوية الرجل السياسي على الرجل العسكري"[1]، في حين مصطفى الهشماوي إعتبر أنّ القصد منه؛هوجعل أولوية القيادة لجبهة التحرير وجيش التحرير ماهو إلّا جناح عسكري لها.[2]

3.5.مبدأ أولوية الداخل على الخارج :

لقد أدى هذا المبدأ إلى نشوب العديد من المشاكل الخطيرة أكثر من المبدأ السابق ،وذلك بالنظر إلى صياغته وتداعياته المختلفة، حيث لم يتفق الباحثين والمجاهدين على تفسير واحد لهذا المبدأ؛فقدإعتبرإبراهيم الونيسيأن هذا المبدأ :"**لم يكن وليد الصومام بل طرح بقوة أثناء عمليات التحضير للثورة خلال إجتماعات لجنة الستة"**[3]، أمّا سليمان الشيخ فقد إعتبر أنّ هذا المبدأ يشتمل على معينين:"**فهو يوضح أولوية المعركة الداخلية على العمل الدبلوماسي ويهدف من جهة ثانية إلى إبعاد حركة التحرير الوطني من أن تقاد في الخارج"**[4]، في حين خالفة معمري من خلال تحليلاته المعمقة لهذا المبدأ فقد إعتبر: "**أنّ منظمي مؤتمر الصومام كانوا يريدون طرح القاعدة النضالية بفرض المقتضيات المرتبطة بالوضع الداخلي على أولئك الذين قد يبرزون على الساحة الخارجية"**[5]، من أمثال أحمد بن بلة والذي إعتبر أنّ هذا المبدأ الذي أقره الصومام: "**كان هدفه سحب البساط من تحت أقدامنا"**[6]، عندما إكتشف"**عبان رمضان"** أنّ الوفد الخارجي وخاصة منهم أحمد بن بلة يتصرفون كقادة زعماء للثورة،أصبح–عبان– يتجاهل التفويض المخول لهم، ويحاول التأسيس لعلاقة جديدة بين الوفد الخارجي وقيادة الثورة في الداخل[7]، حيث شنّ هجوم عنيفا عليهم في إحدى رسائله المؤرخة في 20سبتمبر 1955؛ وبين فيها أنّ الثوار مستاءون منهم؛ وكتب:"**نحن لا نفهم صمتكم بين الفينة والأخرى تصلنا أنباء متضاربة فهل أنتم متفقون على الأقل فيما بينكم، أم أنّكم تتمادون في سلوكم المعتاد. وأنّ المعركة الوهمية التي كانت في الجزائر تتواصل في القاهرة ؟ في هذه الحالة هناك من يدعو إلى وضع المؤخرة على الأرض، إنّي أعرف شيئا واحد هو أنّ مناضلي الجبهة والأفواج المسلحة في عمالة الجزائر ثائرون ضدكم"**[8]، وقد أورد محمد حربي أنّ عبان رمضان عند انتهاءه من المؤتمر صرح أن:"**القرارات لا رجوع عنها والآن قد جرى تسمية سلطة الثورة وتحديد خطها السياسي وتعيين الأهداف الواجب بلوغها ومسؤوليات الجميع وكل فرد بمفرده يهم أن يسود بيننا جميعا تفاهم تام ولا سيم أنّنا نجتاز مرحلة حاسمة"**[9]؛ فإن كان هذا الطرح صحيحا فبن بلة على خطأ وعبان رمضان على صواب، وأمّا من ناحية العلاقة بين هذا المبدأ وروح الثورة؛ فإنه لا يتعارض مع توجهها العام، ولكن سوء التقدير والتصرف من

---

[1] إبراهيم الونيسي ، **المرجع السابق** ، ص 55.

[2] مصطفى الهشماوي، **جذور أول نوفمبر في الجزائر** ، دار هومة– الجزائر ، 2010، ص 101.

[3] إبراهيم الونيسي، **المرجع نفسه** ، ص43.

[4]-Slimane cheikh, **Algérie en armes. ou le tempe certitudes**, édition casbah. Alger.2005,p 99

[5] خالفة معمري ، **المرجع السابق** ، 347.

[6] أحمد منصور، **المرجع السابق** ، ص129.

[7] إبراهيم لونيسي،**الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلا ل الثورة التحريرية (1954–1962)**، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص46.

[8] مبر وك بلحسين ، **المصدر السابق** ، 94.

[9] محمد حربي ، تر: كمال قيصر داخر، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، ط 1، دار الكلمة ، بيروت ، 1983، ص 159.

بعض القيادات؛ أمثال عبان رمضان الذي خلف تلك الضجة التي أثيرت بخصوص المبدأين سببا في الأزمة المفتعلة[1]، لكنّ هذا المبدأ المبدأ لم يصمد طويلا؛ إذ سرعان ما تخلت عنه قيادة الثورة مباشرة بعد إضراب الثمانية أيام، وقرار إجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بالقاهرة أوت 1957[2].

د- السيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية:

في هذا الإطار جاءت أهداف الأرضية واضحة وجلية ولا يكتنفها غموض تام، وقد حددتها عبارة صريحة مفادها:"**لماذا نحارب ؟ للثورة مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لارجعة فيها على النظام الإستعماري البغيض الذي يحول دون الرقي إلى السلم**"[3]، بهذا المبدأ جاء الصومام مكرسا لما جاء في نص" **البيان**" [4]،كما أحدث تواصلا إيديولوجيا لا قطيعة، وتأكيدا حازما من جبهة التحرير الوطني على ثبات موقفها من النظام الإستعماري، رغم مرور قرابة السنتين من الكفاح[5]، كما إنّ وقف إطلاق النار حسب الميثاق لا يتم إلاّ من خلال الشروط السلمية التي سطرتها الجبهة وهي:"**الإعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد و الإعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية والإفراج عن جميع المعتقلين..والإعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري..**"[6]، بذلك قد عبرت هذه الأهداف عن عمق النظرة، واتساع الأفاق؛ بحرص الفكر الوطني على وحدة المجتمع الجزائري وإعطاء الاستقلال مضامينه الحقيقة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، وترسيخ هيئة سياسية واحدة لقطع خط الرجعة أمام أية محاولة لبعثرة المجهود الوطني أو تكوين قوة ثالثة[7]،ومن ثمّ فإنّ دعوة "**ميثاق الصومام**" إلى التفاوض؛ احتوت على رؤية للحل السلمي على غرار البيان النوفمبري، وأكدت وأكدت على الهدف في صورة واضحة، ومن هنا ورد في نص الأرضية ان: "**أهداف الحرب هي نهاية الحرب التي منها يبدأ تحقيق السلم؛ أهداف الحرب هي الحالة التي نوصل إليها العدو لنحمله على قبول أهدافنا السليمة**"[8] ،ومن ثمّ فإنّ قادة الجبهة تمسكوا بإيديولوجية السلم، لذلك وضع الميثاق نقاط التفاوض؛وقد حددها على أساس الإستقلال جاء فيه:"**حدود القطر الجزائري (الحدود الحاضرة..) والأقلية الفرنسية (على أساس إختيار الجنسية ..) الأملاك الفرنسية : أملاك الدولة الفرنسية وأملاك المواطنين الفرنسيين ونقل الإختصاصات وأشكال المساعدة الفرنسية في الميادين الإقتصادية والنقدية و...**"[9]، وقد تمّ تسطير أهداف تتعلق بمستقبل البلاد في ظل الإستقلال؛ حيث جاء في الميثاق:"**وليست غاية الثورة أن تلقي في**

---

[1] قاسمي يوسف، **مواثيق الثورة الجزائرية (1954 –1962)** ، أطروحة دكتوراه ، إشراف : عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ ، جامعة باتنة- الجزائر 2009،، ص171.

[2] إبراهيم الونيسي، المرجع السابق، ص 49

[3] **النصوص الأساسيةللثورة..المصدر السابق** ، ص 21.

[4] جاء في بيان اول نوفمبر تجميع الطاقات الحية... لتصفية النظام الإستعماري.. أنظر النصوص الأساسية للثورة ،مصدر سابق ،ص1

[5] فتح الدين بن أزوار، **إيديولوجية الثورة الجزائرية 54–1962**، دار الإرشاد، وزارة الثقافة ، الجزائر،2013، ص 167.

[6] **النصوص الأساسية للثورة**... المصدر السابق ، ص 22.

[7] فتح الدين بن أزواو، **المرجع السابق** ، ص 168.

[8] **النصوص الأساسية للثورة.. المصدر السابق**، ص 21.

[9] **نفسه** ، ص 23.

البحر..وليست الثورة حربا أهلية ولا دينية ، وإنّما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الإستقلال الوطني لإقامة جمهورية ديمقراطية إجتماعية تضمن مساواة حقة بين جميع سكان الوطن بدون تفريق ولا تمييز"[1] ،ومن هنا نفهم أنّ جبهة التحرير الوطني كانت ترى أنّ الإستقلال المنشود يكمن في إقامة النظام الجمهوري الذي يجسد سيادة الشعب في دولته الجديدة.

4.5. الرؤية السياسية للثورة الجزائرية:

لقد أسهب نص الأرضية في مختلف مضامينه على الرؤية السياسية للثورة ؛كونه أعتبرت :"**ثورة منظمة وليست بحركة فوضوية** و **ليست حربا أهلية ولادينية"**[2] ،وتشير هذه العبارات إلى أنّ الثورة الجزائرية ليست بحركة عصيان مدني أو حرب تعصب مثل الحروب الصليبية، وإنّما حرب من أجل التحرر في جميع المجالات؛ لذلك **أراد الفكر الوطني أن يبعد كل تهم التعصب والتطرف عن "إيديولوجيته"**، ويوضح بقناعة بأنّ الثورة الجزائرية ليست حربا دينية وليست هدفها إقامة دولة ثيوقراطية لاهوتية عنصرية[3]، وسوف يزداد هذا التوجه وضوحا في نص الأرضية ؛وذلك بإحترام الجماعات الدينية التي تقطن في الجزائر،ضمن هذا السياق ورد فيه :"**وليست غاية الثورة أن تلقي في البحر بالسكان الأوروبيين ولكنها تحطم نير الإستعمار الوحشي**"،و ورد فيه في مجال آخر:"**للأقلية الأوربية في الجزائر أهمية من حيث العدد ينبغي أن يحسب لها حسابها"**[4]، زيادة على ذلك كما نجد في البرنامج نظرة واقعية رزينة للتطورات التي حدثت في الجوار المغاربي، وفهما عميقا لخطة فرنسا الكلونيالية فلإطفاء لهيب الثورة، وتجزئة كفاح الأقطار المغاربية؛ بسهولة بسبب إنعدام خطة سياسية مشتركة[5]،والبحث على ترسيخ فكرة الوحدة المغاربية، وّإذا كان نص البيان لم يوضح الآليات التي تساعد على تحقيق الوحدة المغاربية، فإنّ ميثاق الصومام قد نجح إلى حد بعيد في إبرازها بدعوته إلى: "**أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس إتحاد دول شمال إفريقيا الثلاث وأنّ من مصلحة الشعوب الشقيقة أن بتنظيم دفاع مشترك وإتجاه ونشاط دبلوماسي مشترك وحرية المبادلات وخطة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع وسياسة نقدية مشتركةوالتعليم وتبادل الأركان الفنية والإختصاصية والمبادلات الثقافية وإستثمار مخبآت الأرض والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد"**[6] ، بهذا فإن الثورة **كحقيقة عملية ميدانية بأفكارها وممارساتها؛فرضت** واقعا فريدا من نوعه على الساحة الإفريقية والعربية والإسلامية، بما تحمله من بعد سياسي وثقافي وعسكري؛ بتشبعها إلى الأصل فكرا ونضالا مع إحداث قفزة نوعية بتجاوز العمل السياسي التقليدي وما قام به من تحليلات إفتراضية منعزلة.[7]

---

[1] **نفسه**، ص 37.

[2] **نفسه** ، ص–ص 12.- 37.

[3] فتح الدين بن أزواو ،المرجع السابق ، ص 174.

[4] **النصوص الأساسية للثورة**، المصدر السابق ،ص ص35- 37.

[5] محمد العربي ولد خليفة ، **مؤتمر الثورة في الصومام من التنظيم إلى الإستراتجية ،مجلة أول نوفمبر** ، ع166، 2006، ص 12.

[6] **النصوص الأساسية لجبهة التحرير، المصدر نفسه** ، ص 24.

[7] محمد جغابة،**بيان أول نوفمبر1954**، دعوة إلى الحرب رسالة إلى السلام ، دار هومة ، الجزائر ،(د.ت) ، ص 100.

6. المؤسسات السياسية المنبثقة عن الصومام وانعكاساتها على الفكر السياسي الوطني

1.6.المجلس الوطني للثورة:

لقد إنبثق هذا المجلس عن قرارات مؤتمر الصومام،واعتبر بمثابة السلطة العليا للثورة والمجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخلها؛لأنّه يمثل السلطة التشريعية واللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ،ومن مهامه الرئيسة حماية السيادة الوطنية والقيام بمهمة "**التشريع**" ،وهو الوحيد الذي له صلاحيات إتخاذ قرار المفاوضات ،وكذا وقف إطلاق النار، كما أصبح من حقه مراقبة الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها وتجديد سياستها، وأن تقدم له حسابا عن كل نشاطاتها في كل دورة من دوراتها؛ زيادة على هذا يقوم المجلس أيضا بمهمة تعيين أعضاء الحكومة، وبمنحهم ثقته والمصادقة على مختلف الإتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها؛ بأغلبية الثلثين ويصادق على إتفاقية وقف إطلاق النار بنسبة أربعة أخماس أعضاءه الحاضرون أو الممثلين، أمّا القرارات الأخرى فتكون خاضعة للأغلبية[1]،وبسبب ضغط الواقع الثوري لم يكن المجلس ينتخب بطريقة "**ديموقراطية**" ،ولكن هذا لا يمنعنا أن ننزع صفة الشرعية الثورية لممثليه، الذين كانوا من مختلف التشكيلات السياسية المتواجدة قبل الثورة على الساحة السياسية الجزائرية ؛فقد ضمّ أربعة من المركزيين، وإثنان من العلماء، و إثنان من الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري، وتسعة من القادة الثوريين الذين كانوا في مجموعة الإثنين والعشرين، وقد إعتبر أحسن بومالي أنّ: "**ثقافة أعضاء المجلس في مجملها ثقافة بين عربية إسلاميةوأجنبية بحتة وازدواجية بينهما**"[2] ، ومن ثمّ فإنّ الملاحظ لهذه التركيبة البشرية التي يتمتع بها المجلس يستنتج بأنّ هناك خليط "**غير متجانس**" سيكون له فيما بعد عواقب وخيمة وانعكاسات سلبية على الثورة؛ خاصة في مسألة خضوع الأقلية لرأي الجماعية ،وهذا ما لاحظه نفس الكاتب بقوله: "**أنّ هذا المجلس لم يخلوا أحيانا من بعض الصواب يناهضه أنّ واقع الثورة كان يطبق عمليا خضوع الأقلية لرأي الأغلبية ومبدأ القيادة الجماعية التي يحميها من الإرتجال وإرتكاب الأخطاء ولم يكن الوقت وقت تصفية حسابات أو الإعتماد على الطبقات**"[3] ،أما لامين شريط فقد إعتبر أنّ التشكيلات السياسية التي يضمها المجلس تمثل "**جهاز وئام وطني**" [4]فحين أنّ هناك من من إعتبره إجراء منطقيا؛ بحكم انّ الإنفتاح على العناصر القيادية الوافدة من مختلف التيارات السياسية كان إجراء طبيعيا رغم أنّه كان مرفوضا بدرجات متفاوتة مع معظم إطارات "MTLD" ، وبالتالي فإن الصفة الطبيعية للإجراء متأتية من كون الجبهة حركة سياسية مسلحة؛ تهدف إلى تقويض أركان الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ولذلك فهي في حاجة إلى جميع الطاقات الحية دون إستثناء[5] ،أمّا منطقية الإجراء فهي متأتية من كون الإيديولوجية كلها كانت ترمي إلى تغيير واقع المجتمع في إتجاه الأفضل؛فمثلا الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري كان يهدف إلى تحقيق مبدأ المساواة في المواطنة بين الجزائريين والفرنسيين؛ معتقدا أنّ النضال السياسي وحده كفيل بتحقيق هذه الغاية،بالنظر إلى حالة الحرب لم يكن هذا المجلس يتمتع بالصفة القانونية للبرلمان الجزائري المؤقت،حيث كان يتمتع بصلاحية توسيع نفسه وتصدر عليه ثلاث أعمال: "**الأولى قانونية وكانت ذات طابع سياسي ولا**

---

[1] إبراهيم الونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلا ل الثورة التحريرية (1954–1962)**،دار هومة ، الجزائر، 2007، ص71.

[2] أحسن بومالي ، **المرجع السابق** ، ص 354.

[3] نفسه، ص354.

[4] الأمين شريط ،**المرجع السابق** ، 104.

[5] العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ج 2، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 1999، ص 100.

تكتسي الصيغة القانونية والثانية الأوامر الدستورية وهي ذات طابع تأسيسي وأخيرا الأوامر التشريعية"[1]، أمّا لحسن زغيدي فاعتبره:"**مسؤول عن تسيير جميع الشؤون التي تهم السكان كما يقوم بإحصاء المدن ويسهر على توفير الأمن ويجمع الضرائب ويتلقى المعلومات اللازمة عن العدو ويعمل على تحسين وسائل معيشة الشعب ويفصل في النزاعات، ويقوم بجميع المهام التي تقوم بها البلدية"**[2] ،وقد عقد هذا المجلس طيلة وجوده ست دورات كاملة .

2.6.لجنة التنسيق والتنفيذ:

لقد كان مؤتمر الصومام حدثا مفصليا وهاما في تاريخ الثورة كما أعتبر متنفسا تنظيما لها ؛وذلك من خلال المؤسسات الهامة التي إستحدثها، ومن بين هذه المؤسسات أيضا نجد "**لجنة التنسيق والتنفيذ** " التي تكونت على إثر قراراته،وقد أطلق عليها إسم "**الهيئة التنفيذية**" [3] فهي تتكون من خمسة أعضاء[4]أختيروا من بين الأعضاء الذين يؤلفون "**المجلس الوطني للثورة**" و يوجدون داخل الحرم الوطني، فقد خولت لها مهمة مراقبة النشاطات السياسية والعسكرية والإقتصادية وغيرها، فقد كانت بمثابة السلطة العليا لتسيير الثورة[5] ، ومن ثمّ فإنّها تسير اللجان وتسهر على تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة؛ الذي عدّ الرقيب والحسيب الأول، لمختلف الأعمال التي يقوم بتنفيذها وتطبيقها أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ؛ والتي كان أعضاؤها حسب مصطفى الهشماوي:" **غير منسجمين**"[6]،وكان ذلك نتيجة إختلاف إنتماءات القادة خاصة بين الطرف العربي والطرف القبائلي، وقد برزت في هذا الصدد إنتقادات لاذعة بخصوص تشكيلتها؛ فمن كان يجهل أنّه ما من قواسم مشتركة بين كريم بلقاسم و عبان رمضان، فكلاهما من منطقة القبائل ،ومحمد بوضياف واحمد بن بلة من التيار العروبي، هذا الأمر إعتبره مخالفة معمري:"**غاية تبرر الوسيلة عندما يتعلق الأمر بضرب سمعة القيادة التي فاجأت الجميع بإنجاح المؤتمر الوحيد في تاريخ الحركة الوطنية**"[7]،خاصة من بين أولئك الذين لم يسعفهم الحظ في المشاركة في المؤتمر لأسباب شخصية وظروف عامة، وبالتالي فإن هذه التشكيلة التي تتألف منها اللجنة يغلب عليها طابع القيادة الجماعية؛ وأنّ كل الأمور كانت تناقش بالصفة الأكثر ديموقراطية[8] ، وأمّا عن أخطر قرار إتخذته اللجنة هو: قرار الإضراب العام لمدة أسبوع في الجزائر في الفترة مابين 28جانفي و4 فيفري 1957[9]؛الأمر الذي عله سعد دحلب:"**بخروج اللجنة من خارج الوطن وبذلك وضعت نفسها أمام إمتحان عسير بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج**"[10] ،هنا لابد من الإشارة أنّ الوحيد الذي ظل وفيا ورفض عدم الخروج هو العربي بن مهيدي من خلال معركة الجزائر

---

[1] الأمين شريط ،**المرجع السابق** ، ص105.

[2] محمد لحسن أزغيدي ، **المرجع السابق** ، ص 156.

[3] خالفة معمري ، تعريب زينب زخروف ، **عبان رمضان** ، منشورات ثالة ، الجزائر، 2008، ص 356.

[4] الأعضاء هم : عبان رمضان ، بن خدة يوسف ، سعد دحلب ،كريم بلقاسم ، العربي بن مهيدي .

[5] عمار قليل ،**ملحمة الجزائر الجديدة** ، ج 2، دار العثمانية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 2013،، ص426.

[6] مصطفى الهشماوي ، **جذور نوفمبر1954 في الجزائر** ، دار هومة، الجزائر 2010، ص93.

[7] خالفة معمري، **المرجع السابق**، ص357.

[8] -SaadDahlab,Op cit,p42.

[9] إبراهيم لونيسي ، **المرجع السابق** ، 83.

[10] نفسه ، ص83.

1957م،ولقد تقرر أيضا أنّ هذه اللجنة ستستقر في العاصمة؛ ويرجع ذلك حسب أحسن بومالي:"**لتتحدى العدو وتشرف فعليا على تسيير الثورة**"[1]، لأنّها قلبها النابض وتجابه بشجاعة وحزم الواقع الإستعماري،وقد تحولت فيما بعد إلى لجنة وطنية؛ وبالتالي يجب النظر إليها على أنّها تمثل شعبا لا دولة، وليس لها صفة الحكومة؛ فهي إذا لها شخصية دولية[2].

3.6.اللجان الوطنية والمجالس المحلية:

أ– المجالس الشعبية:

لقد عمل المؤتمر على تقنين وتوسيع قواعد التنظيم السياسي في مختلف مناطق الثورة وكان ذلك من خلال خلق مجالس شعبية،حيث كان الهدف من وراء خلق هذه المؤسسات في الثورة حسب غربي غالي هو: "**تدريب الشعب على إدارة شؤونه بنفسه وتمكين جبهة التحرير الوطني من تدعيم وتوسيع قواعدها الشعبية**"[3]، بالرغم من أنّ هذا التنظيم كان معمولا به قبل مؤتمر الصومام؛ إلا انّ أصحاب القرار في المؤتمر إرتأو تدعيمه وتوسيع شبكاته في كامل التراب الوطني،ومن هنا كانت عملية تشكيل هذه المجالس تتم عن طريق صناديق الإقتراع التي يتوافد إليها المواطنون في كل دوار أو مشتة أو قرية، يتم إختيار"**خمسة أعضاء من بينهم رئيس المجلس**"[4]، يتوزعون على حسب المهام والمسؤوليات الملقاة عليهم؛ وعلى هذا حددت لها العديد من المهام، وقد لخص لحسن أوزغيدي مهامه في قوله: "**المجلس مسؤول على تسيير الشؤون التي تهم السكان ،كما يقوم بالإحصاء في المدن ،ويسهر على الأمن ويجمع الضرائب، ويتلقى المعلومات اللازمة عن تنقل القوات الإستعمارية، ويشرف على تحسين وسائل المعيشة، والفصل في مختلف النزاعات بجميع المهام التي تقوم بها البلدية**"[5]، انطلاقا من هذا كله تعتبر هذه المجالس العين التي يرى بها جيش التحرير كل ما يجري في التراب الوطني؛ من تحركات ومضايقات ومشاكل وحالات خصوصية للمواطنين؛ لأنّ المسؤوليات الملقاة على كاهله لامست كل الميادين دون إستثناء، الأمر الذي يزرع في نفوس المواطنين روح الثورة والتضحية بالنفس والنفيس في سبيل الوطن؛تأكيدا على الشعار التاريخي لها "**الثورة من الشعب وإلى الشعب**"[6].

ب– المحاكم الإسلامية:

لقد إحتل هذا المجلس الصدارة ضمن التطور الإستراتيجي والسياسي والقضائي الذي سطرته جبهة التحرير الوطني في جدول أعمالها؛ فقد مثل يدها في مجابهة الأجهزة القضائية الإستعمارية ،والإشراف على هذا القطاع الحساس يعزز من المساندة الشعبية حول الثورة، ولهذا أنشئت له"**لجان عدلية" أو"لجان الصلح**"[7] ، التي كانت بمثابة المحكمة الأساسية في فك الخلافات والنزاعات بين المدنيين؛ لذلك كانت عبارة عن محاكم لتحاكم المدنيين والعسكريين وفق القوانين المسنة[8]، فمن بين قوانينها نجد مثلا

---

[1] أحسن بومالي، **المرجع السابق** ، ص356.

[2] محمد البجاوي، تر: علي الخش، **الثورة الجزائرية والقانون1960– 1961**، ط 2. دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2005، ص 131.

[3] الغربي غالي ،**المرجع السابق** ، ص441.

[4] **نفسه**، ص441..

[5] محمد لحسن أزغيدي ، **المرجع السابق** ، ص156.

[6] **جريدة المجاهد**، العدد 15 ، جانفي 1958. ص1 .

[7] الغربي غالي، **المرجع السابق** ، ص 442.

[8] عبد الله مقلاتي، **المرجع السابق** ، ص 65.

مثلا أنه :"**ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية؛ أن يحكم بالإعدام على شخص؛ حيث ستشكل لهذا الغرض محاكم للثورة العسكريين والمدنيين معا، كذلك فإنّ عملية الذبح بالخنجر تمنع منعا باتا وكل محكوم عليه بالإعدام يقتل رميا بالرصاص وللمتهم الحق في أن يختار من يدافع عنه أيضا فإنّ التمثيل والتشويه ممنوعان مهما كانت الأسباب التي تقدم كتبرير عن ذلك كما يمنع منعا باتا قتل مساجين الحرب؛ على أن يجعل نظام خاص بهم في كل ولاية ،وهذا من أجل نشر وتبيين عدالة كفاح الشعب الجزائري**"[1].

ج– الإعلام:

لقد تناول مؤتمر الصومام موضوع الإعلام والدعاية في منهجه السياسي،كما درس وضعية الصحف التي كانت تصدرها الجبهة مثل المجاهد والمقاومة وغيرها، وقد جاء في منهاجه "**وسائل العمل والدعاية**"[2] تحديدا واضح للظروف والأحداث في توجيه وتعبئة الجماهير، ومن ثمّ يخلص إلى صيانة مختصرة عبر عنها بما يلي: "**يجب التشبع بالمبدأ ليست الدعاية ذلك الهرج والمرج المتميز بعنف القول؛ الذي يكون عميقا كالزبد يذهب جفاء، أمّا وقد أصبح الشعب الجزائري مدركا للأوامر ومستعدا للعمل المسلح الإيجابي المثمر، فإنّ كلام جبهة التحرير الوطني يجب أن يكون معبرا عن رشد الشعب بإتخاذه شكلا متزنا معتدلا؛ دون أن ينقصه الحزم والصدق والحماس الذي هو شأن الثورة**"[3] ، وبعد التمعن في النص يمكن أن نستنتج مجموعة من من النقاط تصلح كل واحد منها مبدأ إعلاميا: الهرج والمرج والصدق والحزم وعنف القول والتعبير عن رشد الشعب، وضمن هذا المنظور يعتقد الكثير من الباحثين انّ مؤتمر الصومام لم ينتبه لإحدى المبادئ الإعلامية؛ فحسب أحمد حمدي انّ هناك مبدأ أختزل هو: "**تقديس الفرد والذي تمّ إستنكاره وجاء في القالب السياسي أكثر منه إعلاميا، كما أنّه لم يدرج في قسم الإعلام والدعاية، بل في القسم السياسي وتمّ إستنكاره بشدة**"[4]، ولقد خصصت بالطبع وثيقة الصومام قسم من أقسامها لقضايا الإعلام و جعلت منه –**الإعلام** –والعمل المسلح وجهان لعملة واحدة؛ الأمر الذي يشير إلى دلالات عميقة وجد صائبة "**إذ لا تأثير لإعلام لا يعبر عن أفعال ووقائع حقيقية**"[5]، فبعد عقد المؤتمر كذلك تقرر تكوين لجان "**الدعاية الداخلية** "[6]على مستوى المنطقة والولاية والناحية؛ تهتم بشرح وتحليل المشاكل العسكرية، والقيام بنشرات أسبوعية بالفرنسية والإنجليزية؛ كان هدفها الرد على الدعاية الفرنسية ،كما قسمت صحفها إلى ولائية وصحف تهتم بالشعب، وخير مثال على ذلك جريدة المجاهد وجريدة المقاومة، وقد لخص محمد لحسن زغيدي نشاط الإعلام الثوري بقوله :"**أنّه أخذ يلعب دور المنوط به في العمليات العسكرية التي كانت**

---

[1] أحسن بومالي، **المرجع السابق** ، ص347.

[2] **النصوص الأساسية للثورة.. المصدر السابق** ، ص26.

[3] **نفسه** ،ص27.

[4] أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام** ، دراسة في الإعلام الثورة ، المؤسسة الوطنية والإتصال، ط م، الجزائر 1995، ص 97.

[5] أحمد حمدي، **الإعلام ومهامه أثناء الثورة :مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري** ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار هومة ، 2005، ص78.

[6] أحمد بن جابوا، **الإعلام ومهامه أثناء الثورة: الدعاية منعطف حاسم في الثورة 1954–1962، المرجع نفسه** ، ص96.

تجري في المدن والريف، و كانت تستغل سياسيا فبمجرد ما يبدأ العمل الفدائي عمله؛ يبدأ العمل الإعلامي في إشاعة الحدث لفائدة الثورة، وكان رد فعل المستعمر عنيفا".[1]

7.تطور الموقف السياسي للجبهة والمهام الموكلة إليها:

عند إنعقاد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956م إزداد نظام جبهة التحرير الوطني كثافة وإنتشارا مع إتضاح في الرؤية وتحديد الخيارات، بناء على ذلك الإلتحاق من طرف بعض القيادات والمناضلين من التنظيمات الأخرى بها، بعد إنضمامها رسميا للجبهة مثل حزب البيان وجمعية العلماء...، كانت حكومة **غي مولي** قد شرعت منذ العام 1956م في إنتهاج سياسة "**القمع**"؛ معتمدة في ذلك على الوسائل الرجعية القديمة "**للإستعمار**"، إضافة إلى العنف والقوة، بهدف القضاء على عنصر "**الإنسان**" كمقوم فعال وأساسي في بناء الحضارة، ومن ثمّ دفن التمرد حيث ما وجد،و بناء على هذا الإعتبار فإنّ الجبهة بمختلف مناضليها لم تقف مكتوفة الأيدي، فقد أعلنت عن أهدافها وحسمت موقفها لصالح الثورة في بيانها التاريخي؛ الذي أعلن ميلاد عهد جديد، وقد استطاعت أن تتصدى لهذا الإستعمار وحققت نجاحات باهرة منذ إندلاعها وإلى غاية إنعقاد المؤتمر ،هذا الأخير زودها بأفكار جديدة حددت فيها موقفها بخطى ثابتة نحو التحرير، وأصبحت قادرة على مجابهة "**العدو**"، وبالتالي فإنّ جبهة التحرير الوطني حسب عمار بوحوش :"**أصبحت القوة السياسية والوطنية التي إلتف حولها الشعب لتحرير الجزائر من الإستعمار**"[2] ،وقد كانت هذه النجاحات معبرة عن طموحات وآمال الشعب في السير بقطار الثورة وإيصاله لهدفه المعلن والمنشود، وقد تمثلت هذه النجاحات حسب العلامة البشير الإبراهيمي: "**الإطالة والتعميم والسلاح**"[3]، كما أنّ مؤتمر الصومام حدد هدف الثورة في "**تقويض أركان الإستعمار وإسترجاع السيادة الوطنية بكل مقوماتها**"[4]، ومن هنا فإن الشيء الذي زاد من قوة الجبهة ونظم إستراتجيتها هو: تلك المؤسسات التي انبثقت عن قرارات مؤتمر الصومام التي أوصلت صوت الثورة إلى آذان الشعب، الذي بدوره كان صاغيا لها، وبالتالي إنتقلت الجبهة من الصفة العسكرية إلى الصفة السياسية والعسكرية معا؛ حيث أصبحت الجبهة تمثل حسب الأمين شريط " **الحزب الأمة والدولة**" منذ أن كانت تعرف بـ: "**بحزب الثوار**"[5] ؛كونها لم تعرف أي تنظيم سياسي وقانوني على حد سواء، وبفضل هذه المؤسسات والحضور الشعبي أثناء الثورة[6]؛ تيقنت الجبهة أنّها الممثل الوحيد و الشرعي لقضيته لقضيته العادلة؛ أي بعبارة بسيطة :"**تحويل السيل الشعبي إلى طاقة خلاقة**"[7]؛ و هنا يجب أن نشيد بالدور السياسي و الدبلوماسي الذي لعبته جبهة التحرير الوطني على الصعيد الخارجي؛سواء مع الدول العربية أو إيصال القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم أو بقية العالم؛ وفق المبادئ المسطرة في وثيقة الصومام ،وأمّا عن أبرز المهام التي وكلت إلى جبهة التحرير الوطني هي:

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، **المرجع السابق** ، ص 155.

[2] عمار بوحوش ، **المرجع السابق**، ص399.

[3] البشير الإبراهيمي، **في قلب المعركة 1954–1962**، ط 1، دار الأمة ، الجزائر، 1997، ص48.

[4] العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962**، ، دار هومة ،الجزائر، 2007، ص 49.

[5] الأمين شريط ،**المرجع السابق** ، ص ص 64-95.

[6] أنظر: قاسمي يوسف، **الحضور الشعبي أثناء الثورة السياق التاريخي والدلالات** ، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، ع 05 ، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة –الجزائر، ص3

[7] **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني**، المصدر السابق، ص 28.

1- العناية بالإعداد للثورة العامة التي لا تنفصل عن التحرر الوطني.

2- منح اهتمام كبير للجوانب الفنية من المسألة وتدعيم تناسق العمل السياسي والعسكري وترقيته ومجابهة المناورات التي يقوم بها العدو ب: تدعيم الوحدة الوطنية المناهضة للإمبريالية[1]،والإعتماد على طبقة الفلاحين والعمال الذين هم أكثر عددا؛ مع إقناع المتأخرين عن ركب الثورة بصبر وأناة وتنبيه الغافلين وعزل المتطرفين الاستعماريين؛ وذلك بالسعي على الحصول على تأييد الأحرار من الأوربيين أو اليهود ولو كان عملهم مايزال فاترا ومترددا، هذا على الصعيد الداخلي، أمّا على الصعيد الخارجي؛ فالهدف كان واضحا تمثل في السعي الحثيث للحصول على التأييد المادي والمعنوي، ناهيك عن توسيع النطاق الدبلوماسي من أجل استمالة الحكومات التي أبقتها فرنسا على الحياد ولم يتسن لها الإطلاع على الأوضاع التي يعاني منها الجزائر[2]، الى جانب حمل هذه الحكومات مناصرة القضية الجزائرية "**العادلة**" ،أمّا عن" **وسائل العمل والدعاية**" [3] للثورة الجزائرية فقد جندت الجبهة نفسها في الميادين التالية: داخل الجزائر و باقي الشمال الإفريقي، وفي فرنسا وبقية العالم.

8. خاتمة:

مما سبق عرضه وتحليله ومناقشته يمكن أن نستنتج ما يلي:

لقد كان مؤتمر الصومام 20أوت 1956 م بمختلف المبادئ السياسية التي حملها في نص أرضيته؛ متنفسا تنظميا للثورة،ومهيكليا لها في مختلف الجوانب المؤسساتية والتنظيمية،كما كان حدثا وطنيا ؛حتمته الظرفية التاريخية **–"ظرفيا "–**جاء مكملا لبيان أول نوفمبر1954م ،لكن المؤسف أنها حملت في طياتها منهجا **"دياليكتيكيا ماديا"** تسلل داخل إيديولوجية الثورة ؛وهذا المنهج غريب عن الثقافة الجزائرية وبيئتها الثورية؛ هذا ماسيشكل إنحرافا خطيرا عن بيان اول نوفمبر 1954م من خلال مضامينه الفكرية والسياسية ؛وبالتالي جردها –الثورة –من عقيدتها المعروفة الإسلامية والعربية، وحمل لها الطابع الماركسي –الإشتراكي والشيوعي؛ لتبدوا الثورة تتحرك خارج إطارها السياسي والإيديولوجي المعروف،وهذا ما يدفعها إلى القول بأن الثورة تعرضت للعبث الإيديولوجي من طرف أشخاص ذو توجه تغريبي –لائكي نتيجة الفراغ الرهيب الذي تركه النوفمبريون.

صحيح ان مؤتمر الصومام كان حدثا وطنيا مفصليا هاما؛ كونه أول مؤتمر وطني تعقده الثورة التحريرية في تاريخها، لكن هذا لم يمنع أفكاره السياسية ومختلف المبادئ التي تضمنتها من أن تضحى محل نقاش وجدل واسع بين طرفين مؤيد ومعارض ؛سواء من طرف القيادة الثورية أو عند الباحثين والمؤرخين عاملين بذلك إلى صياغة مسلماتهم من منطلقات شخصية ونزاعات فئوية وإنتماءات قطرية وغيرها..؛ تميزت أحيانا بالطابع الذاتي بعيدة كل البعد عن الموضوعية والسياق التاريخي للحدث، فحاول مؤيدوه إظهاره بصورة المؤتمر" **الجامع**" أمّا معارضه أعطوه "**الصفة الإقصائية**"؛ مستندين بذلك على منطلقات فكرية وأطروحات فلسفية منها :كيفية التحضير وأهم القرارات ومكان الإنعقاد وغيرها،اما بخصوص مؤسسات الثورة الجديدة المتمخضة عن مؤتمر الصومام؛ فقد كانت بمثابة النقلة النوعية في الفكر الساسي الوطني كونها أعطت نفسا جديدا داخل الثورة ونقلت من خلالها الفكر الثوري

[1] محمد لحسن زغيدي، **المرجع السابق** ، ص144.

[2] **النصوص الأساسية للثورة**، المصدر السابق ، ص 26.

[3] **نفسه** ، ص 26.

الوطني من الحالة الرومانتكية الغير منظمة إلى الحالة العقلانية المنظمة حيث انه قبل صدور نص الأرضية كانت الثوريتسير حو المجهول وغير واضحة المعالم

9.قائمة المصادر والمراجع:

المصادر :

- مبروك بلجوسين، **المراسلات بين الداخل والخارج: مؤتمر الصومام في مسار الثورة** ، دار القصبة، الجزائر، (دت).
- محمد عباس، **ثوار عظماءشهادات 17 شخصية وطنية** ، دار هومة، الجزائر ، 2005.
- **النصوص الأساسية للثورة(نداء نوفمبر ، الصومام ،طرابلس)**، تصدير عبد العزيز بوتفليقة ، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2008.
- علي كافي ،**مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962)**، دار القصبة ، الجزائر 1999.
- أحمد توفيق المدني ،**حياة كفاح ..مع ركب الثورة**،ج 3،عالم المعرفة,، الجزائر 2010..
- أحمد المنصور **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة**، دار الأصالة، ط 2، الجزائر 2009.
- أحمد بن بلة ، تر: العفيف الأخضر ، **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، دار الآداب ، بيروت، (د.ت)
- الطاهر الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929–1962)**، طبعة خاصة من وزارة المجاهدين، الجزائر ، 2008.
- محمد تقية ، تر: عبد السلام عزيرمي، **الثورة الجزائرية الرمز والمآل**، دار القصبة، الجزائر، 2010.
- مالك بن نبي، **بين التيه والرشاد**، دار الفكر المعاصر، دمشق ، 2002.
- محمد حربي ، تر: كمال قيصر داخر، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، ط 1، دار الكلمة ، بيروت ، 1983.
- محمد البجاوي، تر: علي الخش، **الثورة الجزائرية والقانون، 1960– 1961**، ط 2. دار الرائد للكتاب ، الجزائر 2005.
- البشير الإبراهيمي، **في قلب المعركة 1954–1962**، ط 1، دار الأمة ، الجزائر، 1997

المراجع:

- الغربي غالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954/1958.دراسة في السياسة والممارسات** ، دار هومة ،الجزائر ،2012.
- خالفة معمري، **تر:**زينب زخروف ، **عبان رمضان** ، منشورات ثالة ، الجزائر، 2008.
- مصطفى الهشماوي، **جذور أول نوفمبر في الجزائر** ، دار هومة– الجزائر ، 2010.
- ازغيدي محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني 1956–1962**. دار الهومة ، الجزائر 2005،ص 151.
- أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954–1962م** ، دار التنوير ،الجزائر ،2013.
- بوعلام بن حمودة ، **الثورة الجزائرية ثورة أول 1954...معالمها الأساسية** ، دار النعمان ، (د.م) ،2012.
- مقلاتي عبد الله، ، **المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1962.1954**، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون 2012.
- عمار قليل ،**ملحمة الجزائر الجديدة** ، المؤسسة الوطنية للفنون،ج1 ، الجزائر، 2013.
- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962**،**ط1**،**دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1997**.
- أحسن بومالي، **استراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956م**،**منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر**،**2012**.
- تابليت عمر، **الأوفياء يذكرونك... يا عباس: عباس لغرور وحياة كفاح** ، ط 1، الألمعية ،(دم) ، 2012.
- الأمين شريط ،**التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919–1962**، ديوان المطبوعات ، الجزائر ،1998.

- العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962**، ، دار هومة ،الجزائر، 2007، ص 49.
- أحمد حمدي، **الثورة الجزائرية والإعلام** ، دراسة في الإعلام الثورة ، المؤسسة الوطنية والإتصال، ط م، الجزائر 1995.
- عمار قليل ،**ملحمة الجزائر الجديدة** ، ج 2، دار العثمانية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 2013.
- فتح الدين بن أزوار، **إيديولوجية الثورة الجزائرية 54–1962**، دار الإرشاد، وزارة الثقافة ، الجزائر،2013.
- محمد جغابة، **بيان أول نوفمبر1954**، دعوة إلى الحرب رسالة إلى السلام ، دار هومة ، الجزائر ،(د.ت).
- إبراهيم الونيسي ، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلا ل الثورة التحريرية (1954–1962)**، دار
- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ج 2، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 1999.
- خالفة معمري ، تعريب زينب زخروف ، **عبان رمضان** ، منشورات ثالة ، الجزائر، 2008.
- إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلا ل الثورة التحريرية (1954–1962)**، دار هومة ، الجزائر، 2007.

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

Saad Dahlab,Mission accomplie :pour l'indépendance de l'Algérie, Vol 1,Edi .Dahlab,Alger,2009

.Slimane cheikh, **Algérie en armes**. **ou le tempe certitudes**, édition casbah. Alger.2005

المقالات :

- الشافعي درويش، **20أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر المجيدة ،مجلة الواحات** ، ع2، مج 7،2014.
- جمال يحياوي ، **الظروف المحلية والدولية لإنعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر** ، ع 5، الجزائر 2001.
- قاسمي يوسف، **الحضور الشعبي أثناء الثورة السياق التاريخي والدلالات** ، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، ع 05 ، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة –الجزائر.
- محمد العربي ولد خليفة ، **مؤتمر الثورة في الصومام من التنظيم إلى الإستراتجية ،مجلة أول نوفمبر** ، ع166، 2006
- أحمد حمدي، **الإعلام ومهامه أثناء الثورة :مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري** ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار هومة، 2005.
- مصطفى بيطام ، **20أوت 55 و20أوت 56م شعاعان منيران على درب نوفمبر 1954، مجلة الذاكرة** ،ع 7، 2001.

الأطروحات:

قاسمي يوسف، **مواثيق الثورة الجزائرية (1954 –1962)** ، أطروحة دكتوراه ، إشراف : عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ ، جامعة باتنة– الجزائر 2009

الصحف والجرائد:

جريدة المجاهد، ع41، 1ماي 1959.، ص 4، ج 2.

جريدة المجاهد، العدد 15 ، جانفي 1958